وحده فى غيره اى المضارع المثبت من المضارع المنفى والماضى
المثبت والمنفى والجملة الاسمية اما الضمير فظم لانه الرابط فى
كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الى فصل
ربط لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهر فى الاستقلال
فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدها لوجود
الربط المعنوى فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها
لكن الغالب فى الاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفى على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفى داخل
على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها فى الاستقلال وعدم
التعلق بذى الحال لانها دالة على الثبوت غير واردة على
اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها فى غاية
القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى
بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية وانفرادها
متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعها اولى احتياطا وقال
الفاضل عصام الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد من
ربطها بالعامل لانها كتقييده والرابط به فى المفرد هو النصب
وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو بدلا لدلالتها على المقارنة
التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو اظهر
فى الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل ونحوه
ومعنى وجوز فيما ليس مشابها بتلك المشابهة واما الضمير
وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من اول
الامر نحو جائنى زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب بدون
مع الواو ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع المنفى اوجائنى

زيد



زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الضمير الواو
وركب عمرو بالواو وحدها مثال الماضى المثبت اوجائنى
زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو
وعمرو وراكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية
لدخولها فى الفعلية عندكما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا
تقع حالا بحالها لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط
والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذى
الحال فيربط بالمبتدا لكونه لازما له فتكون من قبيل
الاسمية نحو جائنى زيد وهو ان نسئله يعطه او بانشاء
معنى الشرط فيكون فعلية نحو اتيتك وان لم تاتنى ويجوز
تعدد الحال كالخبر نحو جائنى زيد راكبا ضاحكا وحذف
عامله اى الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا
لمن قال اريد السفر او تهيأ له او شرع فيه اى سر
او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا
فيما لابد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة
ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت
لان بما ذكره فى وجهه لا يتم التقريب كما ذكره فى الامتحان
فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم
اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت
بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب السابع من ثلاثة عشر التمييز ويقال له التبيين

مطلب التمييز

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)